

قانون رقم 102 لسنة 1983 فى شأن المحميات الطبيعية

باسم الشعب  
الجمهورية رئيس

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه  
أصدرناه وقد

### الأولى المادة

تطبق أحكام هذا القانون أى مساحة من الأرض أو المياه الساحلية أو الداخلية يقصد بالمحمية الطبيعية فى ثقافية أو علمية أو بما تضمه من كائنات حية نباتات أو حيوانات أو أسماك أو طواهر طبيعية ذات قيمة تتميز بناء على اقتراح جهاز شئون البيئة بمجلس سياحية أو جمالية ويصدر بتحديددها قرار من رئيس مجلس الوزراء الوزراء

### الثانية المادة

أو أنشطة أو إجراءات من شأنها تدمير أو إتلاف أو تدهور البيئة الطبيعية , أو يحظر القيام بأعمال أو تصرفات المحمية الإضرار بالحياة البرية أو البحرية أو النباتية أو المساس بمستواها الجمالى بمنطقة

يلى ويحظر على وجه الخصوص ما

. بأعمال من شأنها القضاء عليها صيد أو نقل أو قتل أو إزعاج الكائنات البرية أو البحرية , أو القيام

مواد عضوية مثل الصدقات أو الشعب المرجانية أو الصخور أو التربة لأى غرض صيد أو اخذ أو نقل أي كائنات أو من الأغراض

. إتلاف أو نقل النباتات الكائنة بمنطقة المحمية

التي تعتبر موطناً لفصائل الحيوان أو النبات أو إتلاف أو تدمير التكوينات الجيولوجية أو الجغرافية , أو المناطق لتكاثرها

. أجناس غريبة لمنطقة المحمية إدخال

. المحمية بأى شكل من الأشكال تلويث تربة أو مياه أو هواء منطقة

شق الطرق أو تسيير المركبات أو ممارسة أية أنشطة زراعية أو صناعية كما يحظر إقامة المباني أو المنشآت أو والإجراءات التى منطقة المحمية إلا بتصريح من الجهة الإدارية المختصة وفقاً للشروط والقواعد أو تجارية فى الوزراء يصدر بتحديددها قرار من رئيس مجلس

### الثالثة المادة

تصرفات أو أعمال أو تجارب فى المناطق المحيطة بمنطقة المحمية والتى يصدر لا يجوز ممارسة أية أنشطة أو شأنها التأثير قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء إذا كان من بتحديددها

الإدارية المختصة على بيئة المحمية أو الظواهر الطبيعية بها إلا بتصريح من الجهة

#### الرابعة المادة

يصدر بتحديد لها قرار من رئيس مجلس الوزراء بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات يعهد الى الجهة الإدارية التي لها بالمحافظات التي المنفذة له بهدف المحافظة على المحميات وحمايتها , وللجهة المذكورة أن تنشئ فروعاً توجد بها المحميات , وتختص بما يأتي

- . والدراسات اللازمة للنهوض بمنطقة المحمية الطبيعية إعداد البرامج
- . بكل محمية البيئية , وإجراء حصر للكائنات البرية والبحرية فى منطقة المحمية وإنشاء سجل خاص رصد الظواهر
- . إدارة وتنسيق الأنشطة المتعلقة بمنطقة المحمية
- . إعلام الجمهور وتثقيفه بأهداف وأغراض إنشاء المحميات الطبيعية
- . المجال تبادل المعلومات والخبرات مع الدول والهيئات الدولية فى هذا
- . إدارة أموال الصندوق المشار إليه فى المادة السادسة

#### الخامسة المادة

المشهرة وفقاً للقانون اللجوء الى الأجهزة الإدارية والقضائية المختصة بغرض تنفيذ يجوز لجمعيات حماية البيئة الطبيعية أحكام القوانين والقرارات المتعلقة بحماية المحميات

#### السادسة المادة

الأموال والهبات والإعانات التي تقرر للمحميات ورسوم زيارتها أن وجدت وكذا ينشأ صندوق خاص تؤول إليه التالية الغرامات الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون , وتخصص جميع هذه الأموال للأغراض حصيلة

- . تدعيم ميزانية الجهات التي تتولى تنفيذ أحكام هذا القانون
- . المساهمة فى تحسين بيئة المحميات
- . والبحوث الضرورية فى هذا المجال إجراء الدراسات
- . التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون صرف مكفآت لمرشدي ولضابطي الجرائم

#### السابعة المادة

أشد منصوص عليها فى قانون آخر , يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين الثانية مع عدم الإخلال بأية عقوبة آلاف جنيه من هذا القانون والقرارات المنفذة له بغرامة لا تقل عن 500 جنيه ولا تزيد على خمسة والثالثة وبالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بإحدى هاتين العقوبتين

وبالحبس مدة لا العودة يعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن 3000 جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه وفى حالة  
تقل عن سنة أو بإحدى هاتين العقوبتين

أو فروعها ذلك تحميل المخالف بنفقات الإزالة أو الإصلاح التى تحددها الجهة الإدارية المختصة ويحكم فضلا عن  
المخالفة بالمحافظات ومصادرة الآلات أو الأدوات أو الأجهزة التى استخدمت فى ارتكاب

#### الثامنة المادة

بالطريق الادراى وبصفة فورية تحصل غرامات ونفقات الإزالة

#### التاسعة المادة

المختصة القائمين على تنفيذ هذا القانون والقرارات المنفذة له الذين يصدر يكون لموظفى الجهات الإدارية  
للجرائم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة بتحديدهم  
المنصوص عليها فى هذا القانون

#### العاشرة المادة

القانون يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا

#### الحادية عشرة المادة

. الرسمية , ويعمل به بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشره ينشر هذا القانون فى الجريدة

. بخاتم الدولة , وينفذ كقانون من قوانينها يصم هذا القانون

1983 يولية سنة 31 1403 صدر برئاسة الجمهورية فى 21 شوال سنة

حسنى مبارك))